حوارات مع قادة الحركة الإسلامية في العراق

13-1-2004

يعتقد السامرائي أن المقاومة العراقية تخوض معركة يائسة، وأن مسألة توقفها هي مسألة وقت..وينفي السامرائي أي علاقة بين الحزب الإسلامي والمقاومة، ويقول إن محاولة الربط بينهما ليست صحيحة، وإن كان يعتقد أن بعض المشاركين في المقاومة هم من الإخوان المسلمين أو من التيار الإسلامي المنتمي إلى الإخوان المسلمين.
ويعيد السامرائي كثيرا من التنافس القائم في العراق إلى الحراك الاجتماعي الذي كان قائما، فأهل السنة يقيمون في المدن الرئيسة وأغلبهم متعلمون، وقد أعطاهم ذلك دورا تاريخيا قياديا في العراق، ويغلب على الشيعة الطابع الريفي، وضعف التعليم مما جعلهم مهمشين في السياسة العراقية، ويقول إن عملية إحصاء وانتخابات عادلة ستكشف الأوزان الحقيقية للأحزاب والفئات العراقية، ويعتقد أن معظم العراقيين حوالي ثلثاهم إلى ثلاثة أرباعهم هم من السنة.
بقلم إبراهيم غرايبة

مواد ذات علاقة

الحركة الإسلامية في العراق وصدمة المرحلة

تمثل الحركة الإسلامية العراقية الكيان الرئيس للعراقيين، السنة والشيعة والأكراد، ويعبر عنها لدى الشيعة مجموعات كثيرة، أهمها: المجلس الأعلى بقيادة عبد العزيز الحكيم عضو مجلس الحكم الانتقالي، وحزب الدعوة بقيادة إبراهيم الجعفري عضو مجلس الحكم الانتقالي، وجيش المهدي أو جماعة الصدر بقيادة مقتدى الصدر، وفي السنة: الإخوان المسلمون/ الحزب الإسلامي بقيادة محسن عبد الحميد، عضو مجلس الحكم، وفي الأكراد: الاتحاد الإسلامي الكردستاني بقيادة صلاح الدين بهاء الدين، عضو مجلس الحكم.

التقيت من قادة الحركة الإسلامية كلا من محسن عبد الحميد، وإياد السامرائي، وصلاح بهاء الدين، وخليل إبراهيم عضو المكتب السياسي في الاتحاد الإسلامي الكردستاني، وهادي العلي وزير العدل في الحكومة الكردستانية. ينتشر الحزب الإسلامي بين السنة العرب، ويمثله الدكتور محسن عبد الحميد في مجلس الحكم الانتقالي، ويعتقد عبد الحميد حسب مقابلة له مع قناة الجزيرة وهو من الإخوان المسلمين وكان يعمل أستاذا جامعيا في جامعة بغداد، وقد سجن في أيام النظام السابق، ثم خرج بوساطة من الشخصيات الإسلامية في الخارج، وبخاصة الدكتور حسن الترابي عندما كان شخصية مهمة في النظام السياسي السوداني أن الحزب يؤدي مقاومة سلمية للاحتلال العراقي، وأن مجلس الحكم الانتقالي الذي يشارك فيه يتقدم نحو الاستقلال العراقي بالحوار والتفاهم مع الأمريكان. ويؤمن الحزب بالتعددية السياسية والديمقراطية، ويدعو إلى تشكيل حكومة منتخبة، وإعداد دستور للبلاد ينظم الحياة السياسية والعامة، والحفاظ على وحدة العراق في ظل فيدرالية تحترم التعددية الثقافية وحقوق الأقليات في العراق. وتجتهد الحركة الإسلامية كما يقول محسن عبد الحميد في مقابلة مع الجزيرة في تقديم رؤى ومواقف دستورية لأخذها بالاعتبار عند صياغة الدستور العراقي وعرضه للاستفتاء الشعبي، ستطرح مبدأ أن الإسلام هو المصدر الرئيسي للتشريع، ولكن إذا لم يتحقق ذلك فهذا ليس نهاية المطاف.

ويدعو الحزب إلى تحقيق استقرار وفرصة حقيقية للشعب للتعبير عن توجهاته، كطريقة وحيدة للحد من الطموحات الخارجية في التأثير على سياسات العراق، ولذلك فإنه من الضروري برأي

الحزب الإسلامي أن تكون هناك فترة انتقالية تمتد إلى سنتين، لإقامة أوضاع دستورية وقانونية سليمة، تسمح بإجراء انتخابات حرة، وتمثيل حقيقي لجميع مكونات المجتمع العراقي.
ويعتقد د. محسن عبد الحميد أن الأمريكان أكثر تفهما وإدراكا للواقع العراقي من قبل، ويدركون الآن أنهم أخطأوا باختيار أغلبية شيعية في المجلس (13 عضوا شيعيا من بين 25)، ويقول إن الشيعة يحاولون إطالة عمر المجلس بتركيبته الحالية لأنهم يدركون أنه فرصتهم الوحيدة لاتخاذ تراتيب نهائية تضمن لهم أغلبية ومكاسب كبيرة يعلمون أنها أكثر من حصتهم العددية.
وتتجه الولايات المتحدة بدعم من العرب السنة والأكراد لانتخاب مجلس انتقالي مكون من 250 عضوا يكون بمثابة برلمان يختار الحكومة، ويقر الدستور والتشريعات.
يقول عبد الحميد إن المقاومة تضر بالقضية العراقية، وتطيل أمد الاحتلال، وفي المقابل فإن المجلس الانتقالي يقوم بدور سلمي فعال لنقل السيادة للعراقيين.
كان السيستاني قد أصدر فتوى أو بيانا يدعو فيه إلى انتخابات مباشرة، ويرفض فكرة المجلس الانتقالي، وهو بذلك يستجيب لمطالب شيعية، ترى في الدعوة إلى الانتخابات إطالة لأمد العهد القائم، ويقول محسن عبد الحميد إنه تحدث في المجلس عن عدم إمكانية إخضاع مصير العراق لرأي مجتهد مهما كانت منزلته، ويقول إن كلمته لاقت استحسان معظم أعضاء المجلس، ويبدو أن الساسة الشيعيين وبخاصة المجلس الأعلى يستخدمون فتاوى المرجع السيستاني لتمرير مواقف سياسية، وتأليب عامة الشيعة وإثارتهم ضد من يعارضهم.
ويقول محسن عبد الحميد إن الشيعة لا يمكن أن يكونوا في أقصى تقدير أكثر من ثلث العراقيين، وإنهم يحتلون في هذا المجلس ضعف حصتهم الحقيقية، وهو أمر لا يمكن أن يحدث في انتخابات عادلة.
إياد السامرائي/ الأمين العام المساعد للحزب الإسلامي
ولد إياد السامرائي الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي عام 1946 وقد انضم إلى جماعة الأخوان المسلمين عام 1962 وهو مهندس خريج كلية الهندسة عام 1970، وعمل في المؤسسات الحكومية في العراق لغاية عام 1980، وكان يقيم قبل الاحتلال الأمريكي للعراق في بريطانيا.
يعتقد السامرائي أن المقاومة العراقية تخوض معركة يائسة، وأن مسألة توقفها هي مسألة وقت، وقد اعتقل ما يزيد على أحد عشر ألفا ممن يشتبه في انتمائهم للمقاومة (منظمة حقوق الإنسان في العراق تقول إن عدد المعتقلين حوالي ثمانية عشر ألف)، وينفي السامرائي أي علاقة بين الحزب الإسلامي والمقاومة، ويقول إن محاولة الربط بينهما ليست صحيحة، وإن كان يعتقد أن بعض المشاركين في المقاومة هم من الإخوان المسلمين أو من التيار الإسلامي المنتمي إلى الإخوان المسلمين.
ويعيد السامرائي كثيرا من التنافس القائم في العراق إلى الحراك الاجتماعي الذي كان قائما، فأهل السنة يقيمون في المدن الرئيسة وأغلبهم متعلمون، وقد أعطاهم ذلك دورا تاريخيا قياديا في العراق، ويغلب على الشيعة الطابع الريفي، وضعف التعليم مما جعلهم مهمشين في السياسة العراقية، ويقول إن عملية إحصاء وانتخابات عادلة ستكشف الأوزان الحقيقية للأحزاب والفئات العراقية، ويعتقد أن معظم العراقيين حوالي ثلثاهم إلى ثلاثة أرباعهم هم من السنة.
الاتحاد الإسلامي الكردستاني
عندما أنشئت الحركة الإسلامية في العراق في أواسط الأربعينات كانت تشمل بطبيعة الحال الأكراد، وكانت تضم في عضويتها بعض الشيعة، ولكن بعد عام 1991 عندما أعطيت مناطق الأكراد في شمال العراق حكما ذاتيا أطلقت الحريات السياسية وشكلت أحزاب وجرت انتخابات نيابية، وكونت حركة إسلامية كردية شاركت في الحياة السياسية الكردية، وقد انقسمت الحركة الإسلامية الكردية إلى عدة أقسام:

الحركة الإسلامية بقيادة عثمان عبد العزيز ثم أخيه علي عبد العزيز
الاتحاد الإسلامي بقيادة صلاح الدين بهاء الدين، وهو التشكيل الذي يعبر عن اتجاه الإخوان المسلمين أو هو الأقرب إليهم.
الجماعة الإسلامية بقيادة علي بابير، المعتقل الآن لدى القوات الأمريكية
أنصار الإسلام بقيادة الملا كريكار، المقيم في أوروبا، وكانت لحركة أنصار الإسلام معسكرات قبل مجيء الأمريكان تعرضت لقصف أمريكي.
يعتبر الاتحاد الإسلامي نفسه الامتداد الكردي لجماعة الإخوان المسلمين في العراق، وبعد تشكيل البرلمان، تشكلت الحكومة الكردية في الإقليم، صدر قانون الأحزاب والجمعيات أعلن الإخوان عن أنفسهم حزبا سياسيا عام 1994 باسم الاتحاد الإسلامي.
ويملك حزب الاتحاد الإسلامي محطات إذاعة وتلفزيون محلية ومجموعة صحف بالكردية وبعضها بالعربية، وتتبعه فرق فنية وجمعيات ثقافية ومدارس ونوادي، ويشارك في مشروعات دعوية وإغاثية واجتماعية تعتبر العمود الفقري لنشاطه وانتشاره في المجتمعات الكردية
وينظر الاتحاد الإسلامي إلى نفسه على أنه حركة عريقة تعود إلى منتصف القرن العشرين، ويرفض تكوين تشكيلات عسكرية تابعة له.
وينظر الاتحاد إلى الأحزاب والجماهير باعتبارها مسلمة بصورة عامة، رغم تفاوت درجات التزامها بالإسلام، وتمثل الأحزاب وفق رؤيته المنشورة أفكاراً واجتهادات سياسية، ويرى الاتحاد الإسلامي أن الإسلام غير الأحزاب الإسلامية أو الجماعات الإسلامية، ويؤمن الحزب بالوحدة العراقية ويراها ضرورية لجميع الشعوب العراقية.
صلاح الدين بهاء الدين رئيس الاتحاد الإسلامي وعضو مجلس الحكم يبدو شابا، ويظهر أن الحركة الإسلامية الكردية اكتسبت منذ مشاركتها في العمل السياسي والعام العلني منذ عام 1991 خبرات تفوق كثيرا الحركة الإسلامية العراقية في الوسط العربي/ الحزب الإسلامي والإخوان المسلمون، في الوقت الذي يعتبر محسن عبد الحميد نفسه قائدا للحركتين العربية السنية والكردية، وعبد الحميد أيضا من أصل كردي، ولكنه يعيش في بغداد منذ زمن طويل، وهو يمثل العرب في المجلس باعتباره رئيسا للحزب الإسلامي العراقي.
ويبدو أن الكرد المقيمين في بغداد وحتى الذين جاءوا إلى بغداد بعد الاحتلال الأمريكي تغلب عليهم الأفكار الوحدوية أكثر من الاستقلالية السائدة لدى الكرد في الشمال.
يؤيد صلاح بهاء تحالفا سنيا كرديا، ويبدو أيضا أن جلال الدين الطالباني يؤيد هذه الفكرة، وإن كان يبدو أن طالباني يتقرب من الشيعة وإيران، فإن فرص النجاح في التفاهم مع السنة تبدو أكبر برأي بعض قادة الكرد مثل صلاح الدين بهاء.
يقول بهاء إن الشيعة يحاولون تعطيل التحول إلى دولة مستقرة مغطاة ببرلمان منتخب، ويستخدمون فتاوى السيستاني للمماطلة والضغط والابتزاز.
ويدير كردستان العراق حكومتان إحداها برئاسة مسعود البارزاني ومقرها أربيل، وحكومة أخرى برئاسة الطالباني ومقرها السليمانية، وقد انتخب برلمان عام 1992 يفترض أنه يغطي الحكومتين القائمتين، وهو بالطبع يبدو نظريا، ويؤشر على أن دور البرلمان ليس تشريعيا أو رقابيا، وقد حدث هذا الانقسام الكردي عام 1996 بعد معركة جرت بين الحزبين الكبيرين في كردستان.
ويشغل هادي العلي منصب وزير العدل في حكومة إربيل، وهو من الاتحاد الإسلامي بقيادة صلاح الدين بهاء/ وهو يحمل وجهات نظر تبدو مخالفة لزملائه في الاتحاد مثل صلاح الدين بهاء وخليل إبراهيم عضو المكتب السياسي، فهو يعتقد أنه لا حاجة للكرد للاندماج في الدولة العراقية، فهم بدون العراق أفضل حالا، ولديهم مواردهم الكافية، وتحرروا من الظلم والهيمنة، وهم (الأكراد) لديهم مخاوف مشروعة من العلاقة مع الأكراد، ولا يأمنون مجيء دكتاتور عراقي جديد، إسلامي

أو علماني يعيد اضطهاد وظلم الأكراد.
ويشدد العلي على أن الاتحاد الإسلامي حزب كردستاني لا علاقة له بالعراق وليس معنيا بما يدور في بغداد، وعن مشاركة الاتحاد في مجلس الحكم الانتقالي فهو غير مقتنع بها، ولا يرى فائدة تعود من ورائها على الأكراد. وينتقد العلي المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي، ويعتبرها مضرة بالعراقيين.
وفي المحصلة فإن العلي يرى أن الأكراد عليهم التركيز على استقلالهم وشأنهم الكردي الخاص دون انشغلا بالشأن العراقي فلا علاقة لهم بمستقبل العراق وأمره، ولا يضرهم أو ينفعهم أن يستقل العراق أو يبقى تحت الاحتلال أو يتطور أو يتدهور اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا.
ولكن خليل إبراهيم عضو المكتب السياسي للاتحاد الإسلامي يبدو مختلفا تماما عن زميله هادي العلي، وأبدى دهشته من آرائه، ويقول إنه فوجئ بها، وإنها لا تمثل الإسلاميين الأكراد، فهم مشغولون بوحدة العراق وبعلاقة طيبة مع العالم الإسلامي والحركات الإسلامية في العراق وفي العالم، ويقول إن كثيرا من إنجازاتنا التي تحققت كالمساجد والمؤسسات الخيرية والاجتماعية هي بفعل التضامن الإسلامي مع الأكراد واحتياجاتهم.
ويعتقد إبراهيم أن مستقبل الحركة الإسلامية بين الأكراد واعد، وقد بدأت تنافس الحزبين الكبيرين، وهذا يؤشر على أن نسبة عالية من الأكراد لا تؤيد التوجه القومي الكردي أو الانعزالي، بل تفضل عليه توجهه إسلاميا وعلاقة واسعة مع العراق والعالم العربي والإسلامي.

للعودة للأعلى